

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة

”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين،

والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بالإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويستعرض التقرير ما للأزمة الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية المتنامية من آثار على حالة المرأة الفلسطينية ويقدم لمحة عامة عن المساعدة التي تقدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى المرأة الفلسطينية، وبخاصة ما يتعلق منها بالأنشطة الاقتصادية والمساعدة الإنسانية والتعليم والتدريب والصحة وحقوق الإنسان التي للمرأة ووسائل الإعلام وأعمال الدعوة. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة للنظر فيها.

أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٦/٢٠٠٤ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها عن القلق إزاء التدهور الخطير في حالة المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض هذه الحالة وأن يقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك المعلومات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

٢ - وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، يستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات المستمدة من هيئات الأمم المتحدة أو أفرادها الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. ومن بين هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد: اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من الإشارة العرضية إلى حالة المرأة في التقارير المقدمة من تلك الهيئات أو هؤلاء الأفراد، فإن تلك التقارير قلما وفرت خلال الفترة التي تغطيها تحليلاً وافياً لحالة المرأة على وجه التحديد ضمن الإطار الإجمالي للسكان. وقد زارت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. غير أن تقريرها لم يكن متاحاً أثناء إعداد هذا التقرير (انظر الفقرة ٣٨ أدناه).

٣ - ويعكس التقرير كذلك معلومات قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم مساعدة إلى المرأة الفلسطينية، ومنها مكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وإدارة شؤون الإعلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والبنك الدولي. واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٢٠٠٤،

استُمدت مادة التقرير أيضا من المعلومات المتضمنة في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/59/89).

٤ - ويقدم الجزء الأول من التقرير استعراضا للانتفاضة الثانية (٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، وأثرها المحدد على حالة المرأة الفلسطينية، وكذلك الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني عامة. أما الجزء الثاني من التقرير فيورد معلومات عن الطريقة التي تواصل بها منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية.

٥ - وبالنظر إلى كون المرأة عرضة للمعاناة بصورة بالغة خلال فترات الاضطراب وعدم الاستقرار السياسيين، فإن التقرير يشدد على ضرورة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج لكفالة الاستجابة لشواغل واحتياجات المرأة والرجل معا.

ثانيا - حالة المرأة الفلسطينية

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن بالغ قلقها إزاء الآثار المدمرة للاحتلال على حياة أضعف أفراد المجتمع الفلسطيني، وهم النساء والأطفال^(١). ولاحظت اللجنة أن المرأة الفلسطينية هي التي تشعر بمشقة الحياة اليومية بصورة أكثر حدة، فهي تتحمل عبء المسؤولية في أسرهما بسبب فقدان أفرادها الذكور أو سجنهم أو بطالتهم^(٢). وأفاد المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أن النساء يتحملن أيضا عبئا إضافيا من المسؤولية بوصفهن مقدمات الرعاية للجرحي في غياب الخدمات المؤسسية المناسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧ - وأفاد مكتب المنسق الخاص أيضا أن المرأة الفلسطينية هي ممن يتعرضون للموت منذ اندلاع الأزمة. وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، توفي أزيد من ٣٥٠٠ فلسطيني، من ضمنهم نحو ٦٥٠ طفلا دون الثامنة عشرة، و ٢٥٠ امرأة.

٨ - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ازداد عدد النساء المعتقلات في السجون. واستنادا إلى مكتب المنسق الخاص، كانت هناك قبل اندلاع الأزمة ثلاث سجينات فلسطينيات. ومنذ ذلك الوقت، تم احتجاز ٣٠٠ امرأة إضافية، منهن ١٠٣ ما زلن في السجن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، فإن الوفاة والسجن والبطالة بالنسبة

إلى الأفراد البالغين من الذكور في المجتمع، أدت إلى زيادة الفقر والأعباء الاجتماعية التي تساهم في زيادة العنف والتوتر المتزلي (A/59/89-E/2004/21، الفقرة ٥٨).

٩ - وبحسب الأونروا، فقد ظل السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمرأة محفوفاً بالتحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب ارتفاع معدل الولادات بين اللاجئات الفلسطينيات. وبوجه خاص، ما زال سوء التغذية يؤثر تأثيراً كبيراً على حياة النساء والأطفال الفلسطينيين. وأفادت منظمة الصحة العالمية أنه لوحظ خلال برنامج للزيارات المتزلية أنجزته وزارة الصحة أن ٦٩,٧ في المائة من النساء الحوامل البالغ عددهن ١ ٧٦٨ امرأة يعانين من فقر الدم في غضون شهر واحد من وضع حملهن. وأشارت الأونروا إلى أن معدل الإصابة بفقر الدم بين الأمهات المرضعات المستفيدات من خدماتها بلغ ١٥,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٣، بينما بلغ هذا المعدل في صفوف النساء الحوامل ٣٨,٣ في المائة. وأفاد مكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة أن حالة الصحة التغذوية للنساء والأطفال قد تضررت أيضاً من عمليات الإغلاق الداخلي. وأثرت سياسة الإغلاق بوجه خاص تأثيراً كبيراً على الأمن الغذائي مما أدى إلى انخفاض كمي ونوعي في الأغذية بالنسبة إلى ٧٣ في المائة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وكشفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن أربعاً من كل عشر أسر معيشية تعاني من انعدام مزمن للأمن الغذائي.

١٠ - وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تدمر نسيج المجتمع الفلسطيني (A/59/256، الفقرة ٦)، بما في ذلك الحق في حرية التنقل وحرية اختيار محل الإقامة، والحق في التمتع بمستوى معيشي مناسب، بما في ذلك ما يناسب من المأكل والملبس والسكن، والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الحياة، وكلها قد تعرضت للتدهور الشديد (A/59/381، الفقرات ٣٠-٨٦). فقد بلغت مستويات مصادرة الأراضي وتدمير الحقول المزروعة والمنازل حدوداً غير مسبوقه، وجرى تشتيت شمل الأسر والمجتمعات المحلية، وحيل دون وصول المزارعين إلى أراضيهم، والعمال إلى أماكن عملهم، والأطفال والشباب إلى المدارس والكليات والجامعات، ودون استفادة النساء والأطفال من الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية (A/59/381). ومع استمرار هدم المنازل وتدمير الممتلكات، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالهياكل والممتلكات العامة ما قدره ١,٢ بليون دولار^(٣). وإضافة إلى ذلك، ورد ما يفيد أن السجينات الفلسطينيات يتعرضن للتعذيب أو للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة (A/59/256، الفقرة ٦).

١١ - وما زالت القيود المفروضة على تنقل السلع والأشخاص تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب تزايد البطالة والفقر والحرمان من الرعاية

الصحية والانقطاع عن التعليم (A/59/89-E/2004/21، الفقرة ١٤). ولاحظت منظمة العمل الدولية أن القيود المفروضة على التنقل أدت إلى نتائج متباينة بالنسبة للرجال والنساء. ف فيما يتعلق بالاستفادة من التعليم، تؤثر القيود على المعلمات والتلميذات أكثر مما تؤثر على نظرائهن من الذكور، وذلك بسبب ما يلاقينه من الصعوبات والمخاطر أثناء الذهاب إلى المدارس والإياب منها. وقد يمنع الآباء بناقهم من حضور الدروس خوفا على سلامتهن. وتزيد احتمالات توقف المعلمات عن الذهاب إلى العمل عندما يضطرن إلى قطع مسافات طويلة مشيا في مناطق معزولة تجنبا لنقاط التفتيش والمستوطنين^(٤).

١٢ - وأفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن مسائل الوصول مازالت تشكل عائقا مهما أمام استفادة النساء من الرعاية المناسبة في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة ورعاية التوليد. ويمنع الجنود عند نقاط التفتيش سيارات إسعاف وأفرادا متجهين صوب مرافق الرعاية الصحية من الوصول إلى أقرب مستشفى (A/59/381، الفقرة ٢٩). وأشار مكتب المنسق الخاص إلى أن الموظفين الطبيين لا يستطيعون الوصول إلى مكان عملهم بصورة منتظمة وأن من الصعب توزيع اللوازم الطبية في المناطق الريفية. وتؤدي حالات التأخير إلى وضع نساء حملهن وهن في انتظار الحصول على إذن المرور. وتنجم عن ذلك وفاة نساء وأطفال حديثي الولادة^(٥).

١٣ - أما الركود الاقتصادي الشديد الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فاستمر دون هوادة في أثناء الفترة المستعرضة^(٦). ويشكل واقع الحياة في الأرض المحتلة عاملا من عوامل خنق الاقتصاد تتمخض عنه آثار اجتماعية بعيدة الغور^(٧). فالانتعاش الاقتصادي الطفيف الذي ورد الحديث عنه في عام ٢٠٠٣ كان قصير العمر، إذ ظلت التدفقات التجارية دون مستويات ما قبل الانتفاضة^(٨). وأفاد البنك الدولي أن مالكي ومديري المؤسسات التجارية من الفلسطينيين مازالوا يبلغون عن الصعوبات الناشئة عن عمليات الإغلاق الداخلي الذي يعيق إمكانية الحصول على المدخلات الضرورية وتسويق السلع التامة الصنع. وأشار البنك الدولي إلى أن العمالة الداخلية قد انتعشت في عام ٢٠٠٤ إلى درجة أن عدد الفلسطينيين الذين وُظفوا في الضفة الغربية وفي غزة تجاوز مستويات ما قبل الانتفاضة. غير أن عدد العاطلين، كما أوردت التقارير، قد ارتفع من ٧٣ ٠٠٠ خلال الفصل الثالث من سنة ٢٠٠٠ السابق للانتفاضة إلى ١٩٨ ٠٠٠ حاليا^(٩). وأدى تدني مستويات العمالة إلى ارتفاع مستويات الفقر بين الفلسطينيين، ولا سيما النساء. واستنادا إلى البنك الدولي، كان ٤٧ في المائة من الفلسطينيين بحلول منتصف عام ٢٠٠٤ يعيشون فقراء بأقل من ٢,١٠ دولار في اليوم. ويزيد مدى تفشي الفقر في الأسر المعيشية التي ترأسها النساء بنسبة ١,٣ عما هو عليه في الأسر المعيشية التي يرأسها الرجال^(١٠). ويشكل رفض

المجتمع والأسرة لعمل المرأة في غياب معيل من الذكور عقبه كأداء أمام التماس النساء لعمل مدر للدخل^(١١).

١٤ - ويرغم المستوى التعليمي الرفيع الذي نالته النساء، ظلن مهمّشات في سوق العمل. وتفيد منظمة العمل الدولية بأن الترابط الإيجابي عامة بين تعليم النساء والمشاركة في القوى العاملة لا ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد ظلت مشاركة النساء في القوى العاملة ضعيفة برغم ارتفاع نسب تسجيلهن في المدارس الثانوية وما اتسم به هذا التسجيل من نجاح. وكان مرد هذه الملاحظة ارتفاع معدل الخصوبة بين النساء الفلسطينيات وزواجهن المبكر نسبيا وكذا كبر حجم الأسر. وهذه العوامل وما يقترن بها من وجود أعداد كبيرة من السجناء الفلسطينيين الذكور وارتفاع عدد القتلى في الصراع وتدمير المنازل، تلقي بثقل متزايد على اقتصاد الرعاية، ولا سيما على النساء اللواتي هن المقدمات الرئيسيات للرعاية^(١٢).

١٥ - وفي الحالات التي تشارك فيها النساء في سوق العمل، يتركز وجودهن غالبا في قطاعي الزراعة والخدمات. وقد تضررت النساء بصورة بليغة من القيود المفروضة على التنقل وعمليات الإغلاق التي تؤثر على الإنتاج الزراعي^(١٣). ولاحظ مكتب العمل الدولي أن النساء يعانين الحرمان من حيث الأجر ومزايا الضمان الاجتماعي بالمقارنة مع الرجال، وهناك عوائق غير متكافئة أمام النساء منظمات المشاريع الحرة فيما يتعلق بحقوق الملكية والإرث، والحصول على القروض، والمسؤولية الجنائية، وتوافر مرافق رعاية الأطفال. وتلدأ الأسر المعيشية إلى طائفة متنوعة من الاستراتيجيات للتعامل مع الانخفاض الحاد في الدخل، بما في ذلك تخفيض الإنفاق والاستهلاك وإرجاء سداد الفواتير وتقديم طلبات الحصول على القروض والتماس الدعم الأسري ومزاولة أنشطة كفاية وغير ذلك من التدابير^(١٤). وتوصل مكتب العمل الدولي أيضا إلى أن هناك ميلا إلى إلقاء عبء الاستراتيجيات الأسرية لمغالبية الصعاب بصورة غير متناسبة على كاهل النساء وإلى تضيق الخيارات المتاحة لهن^(١٥).

١٦ - وفي ٢٠٠٤، أجرى مكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة بحثا ميدانيا شمل ٣٠ مجتمعا محليا ريفيا في الضفة الغربية وخلص إلى أن النساء قد حاولن الاستعاضة عن خسارة إيرادات الذكور في حالات كثيرة حتى وإن اقتضى ذلك السفر والبقاء طوال الليل خارج المحليات. وإضافة إلى ذلك، كشف البحث الميداني أنه رغم أن بعض النساء يجدن العمل في ورشات النسيج، فإن الغالبية منهن يشتغلن داخل المجتمع المحلي كعاملات زراعيات للأسرة بدون أجر. واتضح أيضا أن دخول النساء في القوى العاملة لم

يؤد إلى تنمية اقتصادية بل زاد بدلا عن ذلك من الأعباء الحالية المتعلقة بشؤون البيت ورعاية الأطفال.

١٧ - واستنادا إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، هناك فجوات ملحوظة في معرفة القراءة والكتابة بين الإناث، إذ لا يتعدى عدد الإناث الملمت بالقراءة والكتابة ٤, ٨٧ في المائة مقابل ٣, ٩٦ عند الذكور. وأفادت اليونيسيف أن هذه الفجوات هي أبرز ما تكون في صفوف المسنين من السكان. وارتفعت معدلات التسجيل في مؤسسات التعليم الأساسية والثانوية وفي مرحلة ما بعد الثانوي خلال العقد الأخير، وتتساوى هذه المعدلات تقريبا بين الفتيان والفتيات. وفضلا عن ذلك، فقد كانت معدلات تسجيل الفتيات أعلى قليلا من معدلات تسجيل الفتيان في المستويين الأساسي والثانوي. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا أن عددا مهما من الفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٤ سنة لا يواصلون تعليمهم حتى المرحلة الثانوية. وعُزيت الأسباب الرئيسية لانقطاع الفتيان والشبان عن الدراسة إلى عدم الاهتمام بالتعليم، مما قد يشير إلى أن البدء في العمل يُعد أولوية أكبر بالنسبة للرجال والفتيان. ومن جانب آخر، تبين الأرقام المتعلقة بالفتيات أن ما يناهز النصف ينقطع عن الدراسة (٤٦,٥) بسبب الزواج^(١٦).

١٨ - وبُذلت جهود للتصدي للتمييز ضد المرأة والاستجابة لشواغل الفلسطينيات من خلال وزارة شؤون المرأة المنشأة حديثا. وعُهد إلى وزارة شؤون المرأة، التي كانت سابقا وحدة فرعية في وزارة التخطيط، بتعزيز استراتيجية تعميم المنظور الجنساني التي كان تتولى المسؤولية الرئيسية عنها فيما مضى جهات تنسيق في مختلف الوزارات. وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد جرى تحديد عدد من الأهداف لمعالجة انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة (لا يشارك في سوق العمل إلا ١١ في المائة من النساء اللواتي بلغن سن التوظيف) بسبب انخفاض أجور النساء مقارنة بالرجال؛ والفقر في الأسر المعيشية التي ترأسها النساء. وتشمل الأهداف أيضا تعزيز الالتزام السياسي الحكومي بإدماج القضايا الجنسانية ومسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياسات وخطط مختلف الوزارات وفي التشريعات والأنظمة ذات الصلة؛ وربط أنشطة حشد التأييد والدعوة بوضع السياسات والقوانين؛ وإقامة شبكة من الروابط مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة ومنظمات حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات معها بشأن تنفيذ ودعم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وحقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثالثاً - المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات

الأنشطة الاقتصادية

١٩ - أفاد البنك الدولي أن هناك عدداً من المشاريع الهادفة إلى تحسين أحوال الشعب الفلسطيني. فمن فيه النساء. ويتوخى مشروع التعليم العالي لسنة ٢٠٠٥ تقوية قدرة وزارة التربية والتعليم العالي وتوفير الدعم لمؤسسات التعليم العالي بغية تحسين الإدارة وجودة البرامج وملاءمتها. وتتمثل أهداف مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي الذي رُصد له مبلغ ٨٠ مليون دولار في حماية وتقوية الرصيد الإنساني للأطفال في أفقر الأسر، وتعزيز القدرة المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية من أجل المساعدة في تنفيذ برامج المساعدة في حالات المشقة الخاصة. وفي إطار خطة محددة الأهداف محسنة، ستتلقى النساء البالغات الفقيرات اللواتي يعشن لوحدهن بسبب الانفصال أو الطلاق أو الترميل مساعدة نقدية من برامج المساعدة في حالات المشقة الخاصة. ويستفيد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والنساء البالغات من الإنجاب من المشروع الثاني المتعلق بدعم خدمات الطوارئ الذي دُعم بمنحة من صندوق استئماني وتشارك في تمويله خمس جهات مانحة بمبلغ ٤٠ مليون دولار.

٢٠ - وقام البنك الدولي أيضاً بتنفيذ المشروع الثاني للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ويتمثل أحد معايير الاختيار الرئيسية للحصول على منح الطوارئ في قدرة المشروع على الوصول إلى النساء بوصفهن مستفيدات مباشرة. وفي إطار هذا المشروع، صُمم مركز لإسداء المشورة للنساء في الظروف الصعبة يتوخى تحقيق أهداف تتمثل في توفير الدعم والعلاج والدعوة وخدمات التدريب المهني للنساء الفلسطينيات المتعرضات للعنف المنزلي؛ وبناء القدرة المؤسسية الرامية إلى التقليل من تعرض الفتيات والنساء الفلسطينيات للعنف. ويُمول المشروع من الحكومة الإيطالية من خلال البنك الدولي. وتتمثل أهداف مشروع إنشاء المنطقة الصناعية في غزة في زيادة العمالة المباشرة وغير المباشرة في غزة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لغزة من خلال تهيئة ظروف مواتية للاستثمار الصناعي للقطاع الخاص، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية المناسبة. ويتوفر للمشروع نظام متطور للمعلومات المتعلقة بالإدارة، ويشمل تصنيف العمال حسب الجنس، ويجري رسده واستكماله شهرياً. ورغم أن أرقام العمالة في إطار المشروع تظل حالياً بسبب الأزمة دون المستويات المرجوة، فإن هناك في المتوسط نحو ١٠٠ امرأة ووظفتهم شركات إيجار ويمثلن ما يناهز ١٨ في المائة من مجموع الموظفين.

٢١ - وأنشأت منظمة العمل الدولية صندوقاً فلسطينياً للعمالة والحماية الاجتماعية. ويوفر الصندوق إطاراً استراتيجياً لتعبئة الموارد بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية للشعب

الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال وتردي مستوى الرعاية. وهو يشكل أيضا وسيلة لتعزيز جميع الأنشطة المضطّعة بما لخلق فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية، بدءا من إسداء المشورة الفنية وبناء القدرات إلى تقديم المساعدة المالية المباشرة. ويُتوقع أن يدرج الصندوق عنصرا مهما يتعلق بالقضايا الجنسانية وأن يطبق نهجا لتعميم المنظور الجنساني. وعند اختيار المشاريع، سيُصرف الاهتمام إلى الأنشطة التي تدعم احتياجات العاملات والعمال الفلسطينيين من العمل والحماية الاجتماعية. وسيجري تقييم مقترحات المشاريع لكفالة الاهتمام بالشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٢٢ - ودشن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من المشاريع الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة. وكجزء من شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، واصل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع وزارة الزراعة لتنفيذ مشروع لتخفيف وطأة الفقر موجه للأسر الريفية التي ترأسها المرأة. ويهدف المشروع إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام وخلق مصدر دخل للنساء الريفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الاستثمار في تربية المواشي. وأنشئ في الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٢ مشروعا زراعيًا صغيرا مدرا للدخل لفائدة الأسر المعيشية التي تدير المرأة شؤونها. وهناك مشروع آخر لتقديم الدعم في حالات الطوارئ للمشاريع الصغيرة القائمة المدرة للدخل التي تديرها الأسر التي تتولى المرأة شؤونها. ويرمي هذا المشروع إلى توفير الدعم المالي والتقني لثلاثين مشروعا صغيرا من المشاريع التي تديرها المرأة والتي تضررت من جراء الأزمة السياسية القائمة. ونتيجة للركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة في صفوف المعيلين من الذكور، أصبحت المشاريع الصغيرة غير المستدامة التي تديرها النساء هي الوسيلة الوحيدة لإدراج الدخل بالنسبة للأسر المعيشية. ويهدف دعم هذه المشاريع الصغيرة إلى زيادة استدامتها وقدرتها على إدراج الدخل للأسر المعيشية.

٢٣ - وأفادت الأونروا أنها منحت ٤٩٨ ٤ قرضا للنساء بقيمة ٢,٤٧ مليون دولار من خلال برنامج التمويل المتناهي الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة. كما أصدر برنامج دعم المجتمع المحلي بالقروض البسيطة ما يزيد على ٨٨٠ ٠٠٠ قرض لفائدة كل من الأسر ومنظمي المشاريع ذوي الدخل المنخفض، بمن فيهم النساء.

المساعدة الإنسانية

٢٤ - أبلغت منظمة الأغذية والزراعة أنه، في إطار متابعة تقييم الأمن الغذائي والتغذية في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الذي اضطلعت به المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٠٠٣، يجري العمل من أجل إنشاء نظام معلومات متعدد القطاعات متكامل بشأن انعدام

الأمن الغذائي والتأثر به. والهدف هو تسهيل وصول أصحاب المصلحة إلى معلومات شاملة حديثة سهلة التناول بشأن الأمن الغذائي والتغذية والتعرض لنقص الغذاء. وسيجري أيضا تعزيز الآليات المؤسسية والقدرة على تجميع وتحليل واستغلال المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس والمتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وستوفر المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس أساسا لصناع القرار من أجل تهيئة وتوجيه وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتدخلات الرامية إلى حماية وتعزيز الأمن الغذائي والنهوض بمستوى التغذية لدى كافة السكان، رجالا ونساء، وفتيانا وفتيات، في عموم الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢٥ - وفتح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ مكتبا للبرامج في القدس تحت رعاية برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشترك صندوق المرأة بنشاط في جهود التنسيق المحلي للأمم المتحدة، بما فيها عملية النداءات الموحدة للمعونة الغذائية للأرض الفلسطينية المحتلة و مجموعة الدعوة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية.

٢٦ - واستمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا)، في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين من خلال برنامجها للمساعدة في حالات المشقة الخاصة. وأبلغت وكالة الأونروا أن ٤٦ في المائة من الأسر في حالة مشقة خاصة تدبر شؤونها نساء. وتوفر للأسر في إطار هذا البرنامج شبكة أمان للحالات الحرجة، في شكل دعم غذائي ومساعدة نقدية حسب الحالة. ويجري تقديم خدمات المجتمع للنساء بواسطة ٦٤ مركزا للبرامج النسائية، وهذه تشمل تنظيم برامج للتدريب المهني وتوفير رياض الأطفال ودور الحضانه. وقد استفاد من هذه الخدمات أزيد من ٩٠.٠٠٠ لاجئ معظمهم من النساء والأطفال.

٢٧ - ونفذ برنامج الأغذية العالمي بتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية "برنامج التغذية التكميلية" لصالح ٥.٠٠٠ طفل وأسرهم تضمن يومين طبيين مجانيين لفائدة الأمهات والأطفال دون ١٢ سنة من العمر. واستفاد من الخدمة الطبية المجانية ما مجموعه ٢١٧ من النساء والأطفال.

التعليم والتدريب

٢٨ - ركزت استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في قطاع التعليم على كفالة منح أكبر عدد ممكن من الأطفال الفرصة لمواصلة تعليمهم، حتى ولو لم يكونوا قادرين على الوصول إلى مدارسهم. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى مشاريع بديلة للأطفال في المناطق التي تعاني من عمليات الإغلاق الصارمة ولبادرات تهدف إلى إبقاء الأطفال في المدارس، مثل "حملة العودة

إلى المدرسة“ لضمان انتظام مليون طفل فلسطيني في المدارس بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ والبقاء فيها طوال العام الدراسي. كما قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي لإدماج مهارات الحياة الأساسية في المناهج الدراسية للصفين الرابع والتاسع على أن يغطي الفصلان الخامس والعاشر خلال عام ٢٠٠٤. وتم توفير التدريب في مجال الكشف والعلاج الفعالين لحالات التأزم النفسي الاجتماعي للمرشدين في المدارس ولمدرسي رياض الأطفال والأخصائيين الاجتماعيين لمعاونتهم على مساندة النساء والأطفال الفلسطينيين المتضررين من أعمال العنف الجارية. وتبذل اليونيسيف جهوداً متسقة لتبيان أهمية المنظور الجنساني في كافة عروض برامجها. وجرى في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إعداد مواد توضيحية محددة لبرامج موجهة لصغار الفتيات وللنساء شملت التوعية بنقص الحديد وفقر الدم وأهمية الرضاعة الثديية ودليل تدريب في مجال مهارات الحياة وورقات لسد النقص التعليمي وحملات مضادة للتدخين لصالح الشباب.

٢٩ - وأبلغت منظمة العمل الدولية أن ثلاث فلسطينيات شاركن في حلقة تدريب وطنية موضوعها: ”طرق التدريب المهني ومناهج تدريب الأشخاص المعوقين“ نظمتها في عمان في ٢٠٠٤ المكتب الإقليمي للدول العربية التابع للمنظمة لفائدة عشرة من أخصائيي إعادة تأهيل الفلسطينيين. وتم خلال سنة ٢٠٠٤ البدء في برنامج تدريبي جديد موضوعه: ”تعزيز الحوار الاجتماعي: توطيد آليات الحوار الاجتماعي الوطني“. ويهدف هذا البرنامج إلى إشراك الأجهزة الوطنية النسائية إشراكاً تاماً في جميع الأنشطة. وعقدت دورة البرنامج الأولى في الفترة من ١٣ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمشاركة ١٥ فلسطينياً من السلطة الفلسطينية والاتحاد الفلسطيني العام للنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية. وشاركت في الدورة فلسطينية واحدة من إحدى النقابات. كما شاركت، بصفة مراقبة، ممثلة نسائية فلسطينية من وزارة شؤون المرأة المحدثه أخيراً في السلطة الفلسطينية.

٣٠ - ونظمت اليونيسكو، بتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، اجتماعاً في تونس حضرته ١٦ ممثلة عن أهم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات النسائية الفلسطينية، وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٤. واستهدف الاجتماع تحديد الاحتياجات الاستراتيجية للنساء الفلسطينيات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطوير خطة يمكن لليونسكو بواسطتها أن تلبي تلك الاحتياجات. ونتج عن اجتماع تونس إعداد مقترح مشروع لإنشاء مركز متخصص مستقل للموارد النسائية الفلسطينية جرت إحالته إلى مختلف الأطراف أصحاب المصلحة للنظر فيه وتمويله. و سيكون الهدف من المركز هو المساهمة في وضع سياسات قائمة على البحث ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية من خلال العمل كمرصد ومركز لتبادل المعلومات المتعلقة بقضايا المرأة في فلسطين. كما

سيعمل المركز، ضمن أمور أخرى، على إنتاج وتجميع ورعاية البحوث والوثائق المعنية بوضع المرأة الفلسطينية وظروفها، وتحليل المعلومات ونشرها بين واضعي السياسات والشركاء المعنيين؛ وتسهيل التدريب والربط الشبكي والتمكين للمنظمات النسوية.

٣١ - ومراعاة للصلة بين تعليم النساء والفتيات وتمكين المرأة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء عدد كبير من مدارس البنات في أوساط المجتمعات الريفية حيث لا تسمح التقاليد للفتيات بالانتقال إلى مدارس بعيدة، إضافة إلى توسيع مدارس لاستيعاب مزيد من الفتيات. وجرى بناء أو توسيع أو ترميم ما يناهز سبع مدارس بنات بمراقفها الصحية. وقدمت المساعدة لتطوير مناهج تربوية ونماذج تعليمية تراعي البعد الجنساني وتدريب المدرسين على استخدامها. والهدف هو تعزيز المنظور الجنساني الملائم لدى الفتيان والفتيات. وجرى أيضا وضع دليل تدريبي في المسائل الجنسانية ووزع على نطاق واسع بين المدارس في الضفة الغربية وغزة.

٣٢ - ودعم برنامج الأغذية العالمي التدريب في مهارات محو الأمية و الصحة والتغذية، سعيا منه لمعالجة نقص التعليم والمهارات لدى بعض النساء. كما وفر دورات تدريبية متقدمة ومتخصصة في مجالات البيئة والزراعة وتربية الحيوانات وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل مثل الحرف اليدوية والبستنة المتزلية وتجهيز الأغذية.

٣٣ - واستمرت إدارة التعليم التابعة للوكالة في مساعدة اللاجئات الفلسطينيات على اكتساب مهارات تكنولوجية حديثة من خلال مشروع مخصص للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويركز المشروع على المساواة في حصول اللاجئتين الفلسطينيتين، نساء ورجالا، على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويشجع على مراعاة التوازن بين الجنسين في سياسات التوظيف والاستبقاء في الخدمة، ويبني قدرات لتقديم معلومات مناسبة في فحواها للاجئات الفلسطينيات، ويساعدهن على أداء أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية والإنجابية وفي مجال المشاركة المجتمعية.

الصحة

٣٤ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه لرعاية الولادة في حالات الطوارئ. ووفر على وجه الخصوص التدريب لمقدمي الرعاية الصحية على مستوى المجتمع المحلي، حيث درب خلال الفترة قيد الاستعراض ١٦٨ من الأطباء والممرضات والقابلات في مجال رعاية الولادة في حالات الطوارئ على مستوى المجتمع المحلي، رافعا بذلك العدد الكلي للمستفيدين من التدريب منذ بدء برنامج الرعاية لحالات الطوارئ إلى ٢٦٨ مقدم رعاية. وإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٨٥ من مقدمي الرعاية الصحية في مجال التعامل مع النساء اللاتي يعانين

من صدمات. وتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إجراء وإنجاز عملية رسم خرائط لمرافق الرعاية الصحية الأولية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية. وأنجرت العملية بشراكة مع أكبر مقدمي الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة من بين مرافق الحكومة والمنظمات غير الحكومية والوكالة. وهي عملية أولى من نوعها وستكون محورية في تحسين تقديم خدمات الصحة الإنجابية لا سيما للنساء.

٣٥ - و تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا، في إطار أنشطته البرنامجية العادية مع منظمة غير حكومية وطنية لإنتاج "دليل عن المشورة النفسية الاجتماعية والقانونية في مجال الصحة الإنجابية". ويغطي الدليل عددا من المجالات الصعبة ذات الصلة بالصحة الإنجابية والحقوق، بما فيها الاغتصاب وسفاح المحارم والعنف المترلي والإيذاء النفسي. ويوفر الدليل أيضا مبادئ توجيهية قانونية وإطارا لمقدمي الخدمات في التعامل مع النساء وأسرهن من أجل تعزيز التمكين ورد الاعتبار. ويعد هذا الدليل الأول من نوعه في المنطقة العربية وقد صدر باللغة العربية.

٣٦ - وتصدت منظمة الصحة العالمية لمسألة الصحة العقلية في الأرض الفلسطينية المحتلة لا سيما في صفوف النساء اللائي يتضررن كثيرا من الوصمة الاجتماعية للمرض العقلي. وما زالت النساء يتحملن الجزء الأكبر من المسؤولية عن رعاية أفراد العائلة بينما يواجهن ما يلم بهن من مرض. وفي إطار تنفيذ السياسة الجديدة للصحة العقلية، فتحت ثلاثة مراكز مجتمعية للصحة العقلية وبدأت حملة لمناهضة الوصمة في توجيه خطاها إلى عامة الجمهور. ويشكل النساء أغلبية الأخصائيين النفسيين والمرشدين الاجتماعيين العاملين في إطار منظومة الصحة العقلية.

٣٧ - واستمرت الوكالة في توفير خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وخدمات تنظيم الأسرة كجزء لا يتجزأ من برنامجها للرعاية الصحية الأولية للاجئات الفلسطينيات. ودعمت الوكالة التغطية الكاملة للمرأة والطفل بالتحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات؛ إضافة إلى توفير المكملات الغذائية المحتوية على الحديد للمرأة طوال فترة الحمل وبعد الولادة؛ وبرامج التثقيف الصحي للوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وسعت الوكالة إلى جعل برامجها الصحية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني بالحصول، كلما أمكن، على بيانات مصنفة حسب الجنس من أجل تقليل الفوارق القائمة على نوع الجنس في مجال الرعاية والخدمات الصحية.

حقوق الإنسان للمرأة بما في ذلك انعكاسات العنف على المرأة

٣٨ - قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة في مهمة رسمية من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكان الهدف من الزيارة هو معالجة آثار الصراع والاحتلال على النساء لا سيما انعكاسات العنف على المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة. واجتمع المقرر الخاص بعدد من المسؤولين الحكوميين. بمن فيهم وزيرة شؤون المرأة وممثلات عن المنظمات النسوية. وستعرض استنتاجات المقرر الخاص على لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين في ٢٠٠٥.

٣٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بفلسطين في حلقة عمل بمدينة رام الله لفائدة ١٥ امرأة من كبار موظفي مختلف الوزارات الفلسطينية عقدت بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة. وتناولت حلقة العمل العديد من المسائل شملت بعض آليات حقوق الإنسان الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق المرأة.

٤٠ - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان تحت جزء "التثقيف في مجال حقوق الإنسان/إثارة الوعي" حلقة دراسية من يوم واحد موضوعها "التنمية وحقوق الإنسان" ركزت على النساء الفلسطينيات العاملات في المجال الإنمائي. وعالجت على الخصوص الحلقة الدراسية المعقودة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بالتعاون مع مركز شؤون المرأة الواقع بقطاع غزة، مسألة النساء العاملات في المجال الإنمائي. وشارك في الحلقة الدراسية ٢٤ متدربا ١٨ منهم نساء. وكان الهدف من الحلقة هو تعزيز قدرة النساء العاملات في مجال حقوق الإنسان وتزويدهن بصكوك حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها أدوات يستخدمنها في عملهن اليومي. ونجحت الحلقة الدراسية أيضا في تحقيق الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق.

الدعوة ووسائل الإعلام

٤١ - استمرت شعبة حقوق الفلسطينيين بإدارة الشؤون السياسية عام ٢٠٠٤ في العمل عن كثب مع المجتمع المدني من خلال الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وذلك من أجل لفت الانتباه لحالة النساء الفلسطينيات ضمن أهداف أخرى. وأقر إعلان المجتمع المدني الذي اعتمده "محفل الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام في الشرق الأوسط"، كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأن النساء الفلسطينيات يتحملن أثقل أعباء الاحتلال، وأهاب بالمنظمات النسوية الأفريقية التعبير عن تضامنها مع النساء الفلسطينيات. وطالبت خطة العمل التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني

المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. بمقر الأمم المتحدة، تحديداً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أوعز بمشاركة المرأة الكاملة في كافة جهود السلام والعدل الدوليين المتصلة بحقوق الفلسطينيين. وواصلت الشعبة أيضاً إدماج المعلومات المتعلقة بأوضاع النساء الفلسطينيات في منشورها الشهري للرصد واسمه "الاستعراض المعد حسب التسلسل الزمني لأحداث قضية فلسطين"، وفي نشرة شهرية، إضافة إلى سلسلة وثائقها ضمن نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، تحت موضوع "المرأة". وتم إحداث عنوان خاص على الإنترنت يمكن مواقع الإنترنت الخارجية من الوصول على نحو منظم إلى بند النساء الفلسطينيات في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٤٢ - واستمرت إدارة شؤون الإعلام في تنظيم حلقاتها الدراسية السنوية لوسائل الإعلام الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط، جامعة بذلك بين واضعي السياسة في المنطقة الحاليين والسابقين وبين كبار المسؤولين والخبراء الدوليين وممثلي وسائل الإعلام العالمية. وشارك في الحلقات العديد من الصحفيات الفلسطينيات. وجرى توزيع النسخة المنقحة المستكملة من منشور إدارة شؤون الإعلام الصادر باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، على نطاق واسع على جميع مكاتب الأمم المتحدة الميدانية. ويتناول الفصل التاسع من الكتيب مسائل مختلفة تم المرأة الفلسطينية بما فيها التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وغطى مركز الأنباء بموقع الأمم المتحدة على الإنترنت طائفة واسعة من التطورات المتعلقة بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وانعكاساتها على النساء الفلسطينيات.

٤٣ - وبث راديو الأمم المتحدة على نحو مكثف تقارير عن مسائل تتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها. وجرى التركيز على الدور الحيوي للنساء كصناع سلام وكبناة للمجتمع في مناطق عديدة من العالم، بينها الأرض الفلسطينية المحتلة، بوصفه أحد "عشرة مواضيع ينبغي أن يسمع العالم المزيد عنها" ضمن مشروع جديد أطلقته الإدارة في أيار/مايو ٢٠٠٤. كما جرى تناول مسألة المرأة الفلسطينية في برنامج "النساء" الذي ينتجه راديو الأمم المتحدة. ونظمت الإدارة في الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ برنامج تدريب لمجموعة تتألف من ستة مديعين وصحفيين فلسطينيين، بمن فيهم أربع نساء، لتعزيز قدراتهم المهنية كموظفي وسائل إعلام. وعملت كذلك دائرة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام بحيف على الترويج للقضية الفلسطينية، مثلاً من خلال إصدار بيان صحفي باللغتين الانكليزية والفرنسية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن الزيارة التي قام بها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المراقبة وأسبابه وعواقبه.

الترتيبات المؤسسية

٤٤ - أبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مع وزارة شؤون المرأة المحدثه أخيراً في السلطة الفلسطينية لدعم وضع خطة عمل لثلاث سنوات هدفها توطيد الهياكل والبرامج والسياسات المراعية للمنظور الجنساني. وستنفذ الخطة بتشاور مع المجموعات النسوية والمنظمات غير الحكومية والوزارات والخبراء. وساعد البرنامج الإنمائي، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ووزارة شؤون المرأة في فلسطين على صياغة خطة عمل انتقالية ورؤية استراتيجية. وفي إطار جهود تعزيز المساواة بين الجنسين في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، التزم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير قاعدة الموارد البشرية اللازمة لكفالة حسن سير عمل وزارة شؤون المرأة. كما قدم الدعم في إطار متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين من أجل إنشاء وحدات نسائية داخل وزارات السلطة الفلسطينية للدعوة إلى سياسات تراعي المنظور الجنساني و إلى إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للنهوض للمرأة.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٤٥ - كان للصراع الدائر في الأرض الفلسطينية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثر سلبي كبير على النساء الفلسطينيات. فقد كن بين من قتلوا أو جرحوا أو أو ترملوا أو فقدوا أطفالاً أو أفراداً في الأسرة. وعلاوة على ذلك، ترتب عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، بسبب القيود المفروضة على التنقل، إدامة تفشي البطالة؛ وزيادة الفقر؛ والقصور في فرص الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتسببت أيضاً تلك القيود في وفاة النساء الحوامل والأطفال الرضع. كما أدى ضغط الصراع الجاري إلى زيادة العنف المتزلي والإرهاق النفسي في صفوف النساء والأطفال. ونظراً إلى زيادة العنف هذه، بات من اللازم على وزارة شؤون المرأة المنشأة حديثاً أن تركز، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، على الأسباب الجذرية للعنف المتزلي وعواقبه من أجل تحديد التدابير الملائمة لمكافحة المشكلة.

٤٦ - واستمرت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في بذل جهودها من أجل النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية. وكان الهدف من المبادرات العديدة التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة تحقيق تنمية مستدامة بعيدة الأمد للشعب الفلسطيني، بمن فيه النساء. ومن المهم أن تواصل كيانات الأمم المتحدة مساعدتها للنساء الفلسطينيات من أجل التغلب على ما يواجهن من مصاعب اجتماعية واقتصادية ناجمة عن هذا الصراع. ولا تزال النساء الفلسطينيات بحاجة إلى المساعدة في إقامة مشاريع مدرة للدخل هدفها التخفيف من حدة

الفقر؛ وبجاجة إلى المساعدة في التعليم والتدريب؛ والوصول إلى الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الصحية؛ إضافة إلى مبادرات مستمرة للدعوة قصد مكافحة العنف ضد النساء وحماية حقوقهن الأساسية. فينبغي للدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المعنية الأخرى أن تكثف من جهودها لتوفير المساعدة المالية والتقنية للنساء الفلسطينيات. وينبغي أن تقترن هذه الجهود المحددة الهدف بمزيد من الجهود لمعالجة الأبعاد الجنسانية على نحو ملموس في جميع أنشطة الدعم والمساعدة في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية لفائدة الشعب الفلسطيني.

٤٧ - ولئن كانت تقارير الهيئات المعنية قد وفرت معلومات ضافية عن الحالة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وأشارت ضمن ذلك إلى المرأة، فإن القليل من المعلومات قد ورد عن الحالات المحددة للنساء والفتيات. وعليه، ينبغي إبراز الانعكاسات المحددة للأزمة على النساء مقارنة بالرجال ليتسنى اتخاذ إجراءات محددة الهدف للتخفيف من الآثار السلبية المرتبطة بنوع الجنس. وينبغي إدماج المنظور الجنساني على نحو أكمل في برامج المساعدة الدولية من خلال أمور منها إجراء تحليل جنساني معمق وتجميع بيانات مصنفة حسب الجنس. كما يتعين إدماج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في جميع الدراسات والتقارير التي تعدها الأمم المتحدة عن الشعب الفلسطيني ليتسنى التقييم الفعال لأوضاع النساء الفلسطينيات.

٤٨ - ونظرا لارتباط وضع النساء الفلسطينيات وظروفهن المعيشية بتحقيق تسوية سلمية للصراع، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى بذل جهود إضافية لوقف المواجهات العنيفة على الأرض الفلسطينية. وبهذا الصدد من المهم على وجه خاص أن تشرك النساء إشراكا كاملا في كل مبادرات تسوية الصراع وبناء السلام يجرى اتخاذها في المنطقة عملا بمنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المهم أيضا إشراك النساء إشراكا كاملا على جميع مستويات صنع القرار.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/59/35)، الفقرة ٢٦.
- (٢) المرجع نفسه.
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/59/35)، الفقرة ٢٥.
- (٤) منظمة العمل الدولية "حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٢، ٢٠٠٤ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤)، الفقرة ١٨.
- (٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/59/35)، الفقرة ٢٦.
- (٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/59/13)، الفقرة ٦.

- (٧) منظمة العمل الدولية "حالة العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة"، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٢، ٢٠٠٤ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤).
- (٨) البنك الدولي، "تصورات الفلسطينيين عن نوعية حياتهم وعن البيئة الاقتصادية الحالية"، نشر في West Bank and Gaza Update (2004).
- (٩) البنك الدولي، "التطورات الاقتصادية الأخيرة"، نشر في West Bank and Gaza Update (2004).
- (١٠) منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠٠٤، حالة العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٢، ٢٠٠٤ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤)، الفقرة ٩٠.
- (١١) المرجع نفسه.
- (١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧٢.
- (١٣) المرجع نفسه، الفقرة ٧٩.
- (١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٩١.
- (١٥) المرجع نفسه.
- (١٦) الدراسة الاستقصائية للشباب ٢٠٠٤ التي أجراها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات.